الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

العدد 52 | من 1 إلى 15 جانفي 2026

تجديد الهياكل: مكتب مجلس نواب الشعب بتركيبة جديدة

في إطار تطبيق أحكام النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وتكريسًا لمبدأ التداول المنتظم على المسؤوليات داخل هياكله، تمّ تجديد تركيبة مكتب مجلس نواب الشعب وفق الإجراءات المنصوص عليها، بما يضمن حسن سير العمل البرلماني وديمومة اضطلاعه بمهامه التشريعية والرقابية.

15 جانفي 2026: الاجتماع الأوّل للمكتب بتركيبته الجديدة

- دعا رئيس المجلس مساعديه إلى تقديم ورقات عمل كل في ما يهمّه، تعرض لاحقا على موافقة المكتب.
- أكّد الأعضاء الجدد استعدادهم للاضطلاع بالدور الموكول لهم في هذا الهيكل البرلماني على أحسن وجه، في إطار من الانسجام واحترام التراتيب والإجراءات، بما يساهم في تطوير عمل المجلس على مختلف المستويات.

الرئيس

إبراهيم بودربالة
غير المنتمين إلى كتل

نائبا الرئيس

سوسن مبروك
كتلة الأحرار

أنور المرزوقي
كتلة الوطنية المستقلة

النواب المساعدون للرئيس

نبيل حامدي
مكلّف بشؤون التشريع
كتلة صوت الجمهورية

ماهر بوبكر الحضري
مكلّف بمتابعة العمل الرقابي
غير المنتمين إلى كتل

عادل بوسالمي
مكلّف بالعلاقات مع الوظيفة القضائية والهيئات الدستورية والوطنية
كتلة لينتصر الشعب

عماد أولا جبريل
مكلّف بالعلاقة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم
الكتلة الوطنية المستقلة

فخري عبد الخالق
مكلّف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة
كتلة الأمانة والعمل

وليد الحاجي
مكلّف بالعلاقات مع المواطن والمجتمع المدني
كتلة الأحرار

مختار عيفاوي
مكلّف بالإعلام والاتصال
غير المنتمين إلى كتل

جلال خدمي
مكلّف بالتصرّف العام
كتلة صوت الجمهورية

أحمد سعيداني
مكلّف بالإصلاحات الكبرى
كتلة الخط الوطني السيادي

سنياء بن المبروك
مكلّفة بشؤون النواب
كتلة الأمانة والعمل

مواعيد منتظرة | جانفي 2026

19 جانفي 2026:

جلسة عامة لانتخاب أعضاء اللّجان

القارة السيادية

الإثنين	الثلاثاء	الإربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	1

الدبلوماسية البرلمانية: تعزيز الحضور البرلماني على الصعيدين الإقليمي والدولي

في إطار دعم الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز إشعاع تونس خارجيًا، أشرف العميد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يومي، 8 و13 جانفي 2026، على سلسلة اجتماعات مع مجموعات التعاون البرلماني مع كلّ من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان العربية، والدول الإفريقية، والدول الأمريكية.

وتمحورت هذه الاجتماعات حول إحداث وتفعيل مجموعات الصداقة البرلمانية، وأسفرت الأشغال عن تكوين عدد من مجموعات الصداقة مع برلمانات عدد من الدول كالآتي

✓ الدول العربية

المملكة العربية السعودية • مصر • الأردن • العراق • سلطنة عمان • الإمارات العربية المتحدة • قطر

✓ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

فرنسا • إيطاليا • ألمانيا • هولندا • إسبانيا • رومانيا • اليونان

الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

✓ سويسرا • المملكة المتحدة • النرويج • روسيا

✓ الدول الافريقية

جنوب إفريقيا • الكاميرون • كوت ديفوار • السنغال • نيجيريا

✓ الدول الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية • كوبا • كندا • فنزويلا • الأرجنتين

أبرز توصيات العميد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، خلال اشرافه على هذه الجلسات:

- ايلاء الأهمية اللازمة لعمل مجموعات الصداقة البرلمانية كقوة اقتراح لإرساء شراكات استراتيجية.
- الحرص على تعزيز نجاعة الدبلوماسية البرلمانية بما يعاضد جهود الدبلوماسية الرسمية.
- توحيد الرؤى في التعامل مع برلمانات الدول الصديقة
- بلورة تصورات استشرافية للتعاون الاقتصادي والثقافي والأكاديمي.

07 جانفي 2026:زيارة وفد من مجموعة الصّداقة البرلمانية جمهورية كوريا - تونس

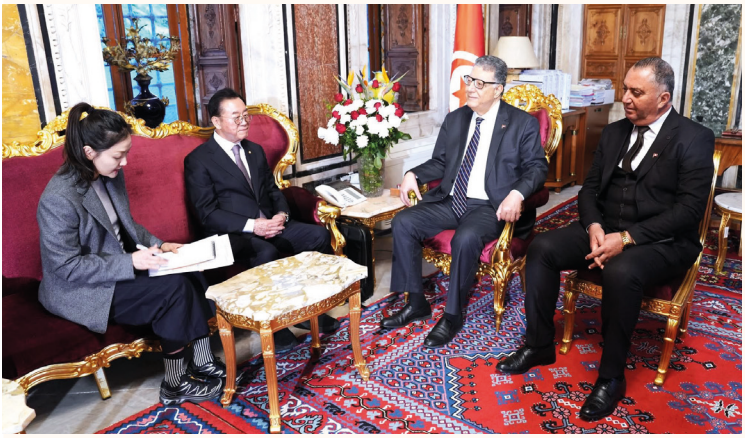

لقاء مع رئيس مجلس نواب الشعب

- أكد رئيس المجلس أهمية تعزيز العلاقات البرلمانية الثنائية، ودعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. وشدد على دور المجلس في تذليل الصعوبات التشريعية وتطوير النصوص القانونية لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

- أعرب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الكورية التونسية بالجمعية الوطنية الكورية عن ارتياحه لتطور التعاون بين المؤسستين، مؤكدًا أهمية مجموعة الصداقة البرلمانية في تعزيز العلاقات، وتشجيع الاستثمارات، وتنسيق الجهود في قضايا الأمن والسلم العالميين.

جلسة العمل مع مجموعة التّعاون البرلماني مع البلدان الآسيوية

- أكدت السيدة سوسن المبروك أهميّة جلسة العمل في تعزيز التعاون البرلماني بين البلدين وتدعيم الدبلوماسية الرسمية من خلال الحوار وتبادل الخبرات. وأبرزت الحاجة إلى التعاون الاستراتيجي مع التركيز على القطاعات الواعدة مثل الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

- أكّد السيد Lee Jong Bae رئيس مجموعة الصداقة الكورية التونسية حرص بلاده على تعزيز التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك الطاقات النظيفة والثقافة، وتسهيل تدفق الاستثمارات، ودعم الشراكة الثنائية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

- شدّد النواب على ضرورة الدفع بعلاقات التعاون البرلماني بين تونس وكوريا نحو آفاق أوسع،
- ضرورة الاستفادة من التجربة الكورية في الإصلاحات الإدارية والرقمنة والذكاء الاصطناعي.
- مزيد التعاون في مجالات الطاقات المتجددة والصناعة الذكية.
- تعزيز الاستثمارات الكورية في تونس، وتطوير المبادلات التجارية.
- دعم المجالات الثقافية والرياضية، وتشجيع الشركات الناشئة.

الأكاديميّة البرلمانيّة

12 جانفي 2026: يوم دراسيّ حول مقترح قانون تسوية الديون الفلاحية المتعثّرة

أشرف العميد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب على هذا اليوم الدراسي، حيث أكد أهمية هذا الفضاء الأكاديمي في الاستماع إلى الخبرات والكفاءات الوطنية، وتمكين النواب من دراسة النصوص القانونية بدقة، لضمان اتخاذ قرارات تشريعية مستنيرة.

مقترح القانون عدد 060/2025
المتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثّرة

• السيد عبد الجليل الهاني رئيس لجنة الماليّة والميزانيّة

-أكّد دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وأهمية تسوية الديون المتعثرة لتحفيز الإنتاج والتصدير وتحقيق التنمية الاقتصادية.

-حثّ على تقديم المقترحات الكفيلة بمزيد تجويد مقترح القانون حتى يكون قابلا للتطبيق، داعيا الى إمداد النواب بمزيد من المعلومات والتوضيحات.

•السيدة وفاق عميري مديرة القروض والتشجيعات بالإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

-قدّمت آخر الإحصائيات حول مديونية الفلاحين، مؤكدة ضرورة التركيز على معالجة الفوائض المتراكمة وإعادة جدولة أصل الدين بما يتناسب مع قدرة الفلاحين على السداد

- قدّمت ملاحظات حول مقترح القانون المتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة.

• السيدة سنية الزغلامي المديرة العامة للتمويل بوزارة المالية

-أبرزت أهمية معالجة الديون ضمن إطار شامل يحافظ على مصالح الفلاحين والبنوك العمومية، ويعالج العقبات التي تواجه الاستثمار في القطاع الفلاحي، مع الالتزام بمعايير تسوية مرنة وعادلة.

-دعت الى ضرورة توضيح مقاصد مقترح القانون بخصوص الفئات المستهدفة والتي وردت تحت مسمّى "المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي".

•السيد سفيان بنور المدير العام للتعديل والرّقابة الاحترازية الكلية بالبنك المركزي التونسي

-استعرض الإجراءات المتخذة على مدى السنوات الماضية لمعالجة مديونية القطاع الفلاحي.

-أكّد أهمية اعتماد مقاربة جماعية وموحدة لتسوية الديون، مع مراعاة التصنيف البنكي وقدرة السداد لضمان استدامة القطاع وحماية النظام المالي.

بيّن النواب خلال النقاش أن الهدف من مقترح القانون هو إعادة إدماج الفلاحين في منظومة الإنتاج والدورة الاقتصادية. وأكّدوا ما يلي:

-ضرورة معالجة العراقيل الإدارية والبيروقراطية،

-الحاجة إلى حل إشكاليات التمويل،

-ضرورة تطوير منظومتي التأمين والتسويق، ودعم الشباب المستثمرين في القطاع.

-أهمية التنسيق بين جميع الأطراف المعنية لبلورة استراتيجية وطنية ناجعة